



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 20 آب/أغسطس، 2020

أزمة تفوّق مستويات التعليم في إيران

نادر حبيبي

نادر حبيبي

أستاذ اقتصاديات الشرق الأوسط بمركز كراون لدراسات الشرق الأوسط في جامعة برانديز بولاية ماساتشوستس الأميركية. وشغل قبل ذلك منصب المدير الإداري للتوقعات الاقتصادية وتحليل المخاطر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤسسة غلوبال إنسايت. يتمتع بخبرة تزيد على 30 عامًا في التدريس والبحث والإدارة، حيث كان نائب الرئيس للبحوث في المعهد المصرفي الإيراني بطهران، وأستاذًا مساعدًا في الاقتصاد في جامعة بيلكنت بأنقرة، وزميلًا باحثًا ومحاضرًا في الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط في جامعة ييل الأميركية.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2020

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الضعاين، قطر

هاتف: +974 40354111

www.dohainstitute.org

يحظى التعليم العالي بمكانة مهمة لدى الشعب الإيراني؛ إذ تتطلع الأسر إلى إرسال أبنائها وبناتها إلى جامعات جيدة حتى يتخرجوا فيها بمستوى تعليمي جيد يتيح لهم الحصول على وظيفة جيدة، وحتى يحققوا بذلك نجاحًا على الصعيد الاقتصادي. ولا حرج في هذا الطموح؛ إذ نعلم أن التعليم في أي مستوى له فوائد إيجابية للمجتمع. ومع ذلك، تجد الدولة أن لديها فائضًا من خريجي الجامعات عندما ترسل معظم الأسر أبناءها وبناتها إلى الجامعات. وفي حال انعدام وظائف كافية لهؤلاء الخريجين الجامعيين، فإن البلاد تواجه أزمة عندما ينتهي الأمر بالعديد منهم إلى البطالة، أو إن اضطروا إلى قبول وظائف لا تتناسب مع مستواهم التعليمي. وتُعد إيران من بين قائمة الدول التي عانت هذا النوع من أزمة التعليم المفرط في العقد الماضي، والتي لوحظت في معدلات البطالة المرتفعة جدًا بين خريجي الجامعات.

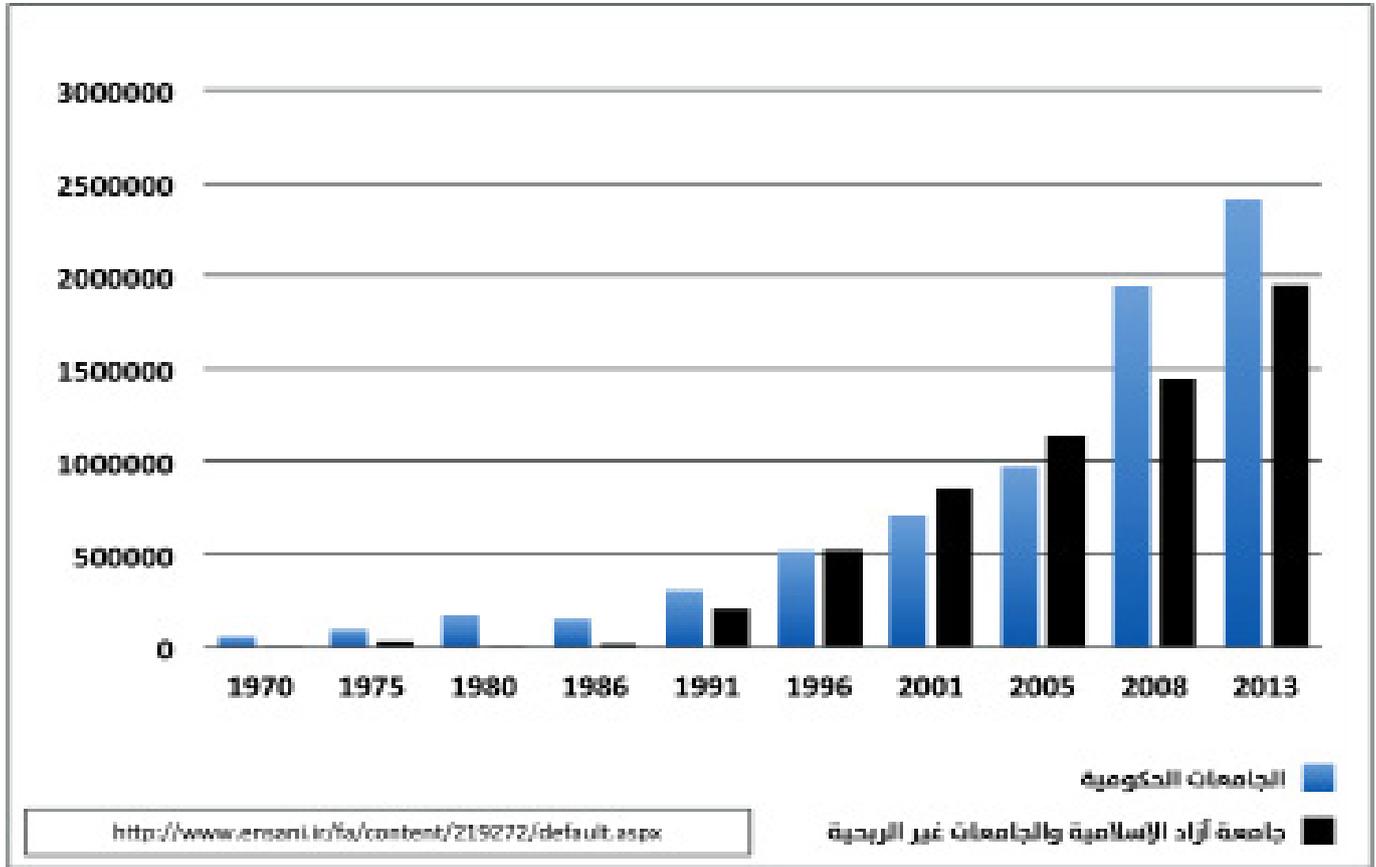
بدأت هذه الأزمة في تسعينيات القرن الماضي. وعندما كان النمو الاقتصادي جيدًا في السبعينيات والتسعينيات وكان عدد الجامعات قليلًا جدًا، كان خريجو الجامعات ناجحين من الناحية الاقتصادية، وكانوا ينعمون بمكانة اجتماعية عالية جدًا؛ على نحو شجع العديد من الآباء على تبني المسار ذاته لتأمين مستقبل أبنائهم. ونتيجة لذلك، تزايد الطلب على الجامعات في السبعينيات وكانت فرص التعليم العالي متوافرة بغزارة عندما اندلعت الثورة الإسلامية في 1979. واستجابت الحكومة للطلب المتزايد بعد الحرب الإيرانية - العراقية (1980-1988)، من خلال تعزيز طاقة الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي؛ ما أدى، في فترة زمنية قصيرة، إلى تنامي في عدد خريجي الجامعات وزيادة في عدد خريجي الجامعات.

يمكن لبعض الرسوم البيانية أن توضح هذه الأزمة وتساعد في شرح كيفية تطور الوضع. وكما أشرنا، كان الالتحاق بالجامعات في إيران محدودًا نسبيًا قبل الثورة الإسلامية، ولكن في التسعينيات - بسبب السياسات التي اتخذتها الحكومة - كانت هناك زيادة ملحوظة في معدلات الالتحاق بالجامعات. وقد تمثل أحد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، استجابةً للطلب المتزايد على التعليم الجامعي، بالسماح بإنشاء جامعات غير ربحية، أو غير مدرجة رسميًا في وزارة التعليم العالي. وكانت ميزانيتها أيضًا أكثر استقلالية؛ ما أتاح لها فرض رسوم دراسية، وإن كانت مؤسسات غير ربحية. ومن خلال الشكل (1)، يتبين التنامي السريع لارتفاع معدلات الالتحاق في الجامعات الحكومية والجامعات غير الربحية. أما أكبر الجامعات غير الربحية وأشهرها في إيران فهي جامعة آزاد الإسلامية. وقد ارتفع عدد الطلاب المنتسبين إلى الجامعات من أقل من 100 ألف طالب في عام 1970 إلى أكثر من 4.5 ملايين طالب بحلول عام 2013.

أدت عدة عوامل إلى الطلب الكبير على التعليم العالي بين جميع الإيرانيين. ومن المتعارف عليه أن كلاً من الأسر والطلاب يختار الالتحاق بالجامعة بسبب الميزة الاقتصادية التي تتيحها الشهادة الجامعية لضمان كسب دخل أعلى، كما أن الحصول على وظائف في القطاع العام يتطلب شهادة جامعية في العديد من البلدان، بما في ذلك إيران. إضافة إلى ذلك، كان الطلب على الشهادات الجامعية متعاظماً. وبغض النظر عن الدخل الإضافي الناجم عن الالتحاق بالجامعة، هناك تصور ثقافي ثابت مفاده أن الشهادة الجامعية ذات قيمة أصيلة؛ فهي تسمح بتحقيق مكانة اجتماعية، وتتيح نسبةً أوسع من القبول والاحترام ضمن التسلسل الهرمي الاجتماعي.

الشكل (1)

الالتحاق بالجامعة في إيران (1970-2013)



المصدر: <http://www.ensani.ir/fa/content/219272/default.aspx>

ثمة عامل آخر جذب الأسر إلى التعليم العالي، ذلك أنّ الجامعات الحكومية لا تفرض رسوماً دراسية عالية؛ فهي تتلقى دعماً من الحكومة منذ الخمسينيات. لذا، فإن تكلفة الدراسة في الجامعة منخفضة نسبياً، والمهم هو اجتياز امتحان القبول. وفي إيران، كما هو الشأن في العديد من دول الشرق الأوسط، يتم إجراء امتحان قبول مركزي تنافسي إلى حد بعيد، ولا سيما بالنسبة إلى بعض الاختصاصات (مثل الهندسة، والطب).

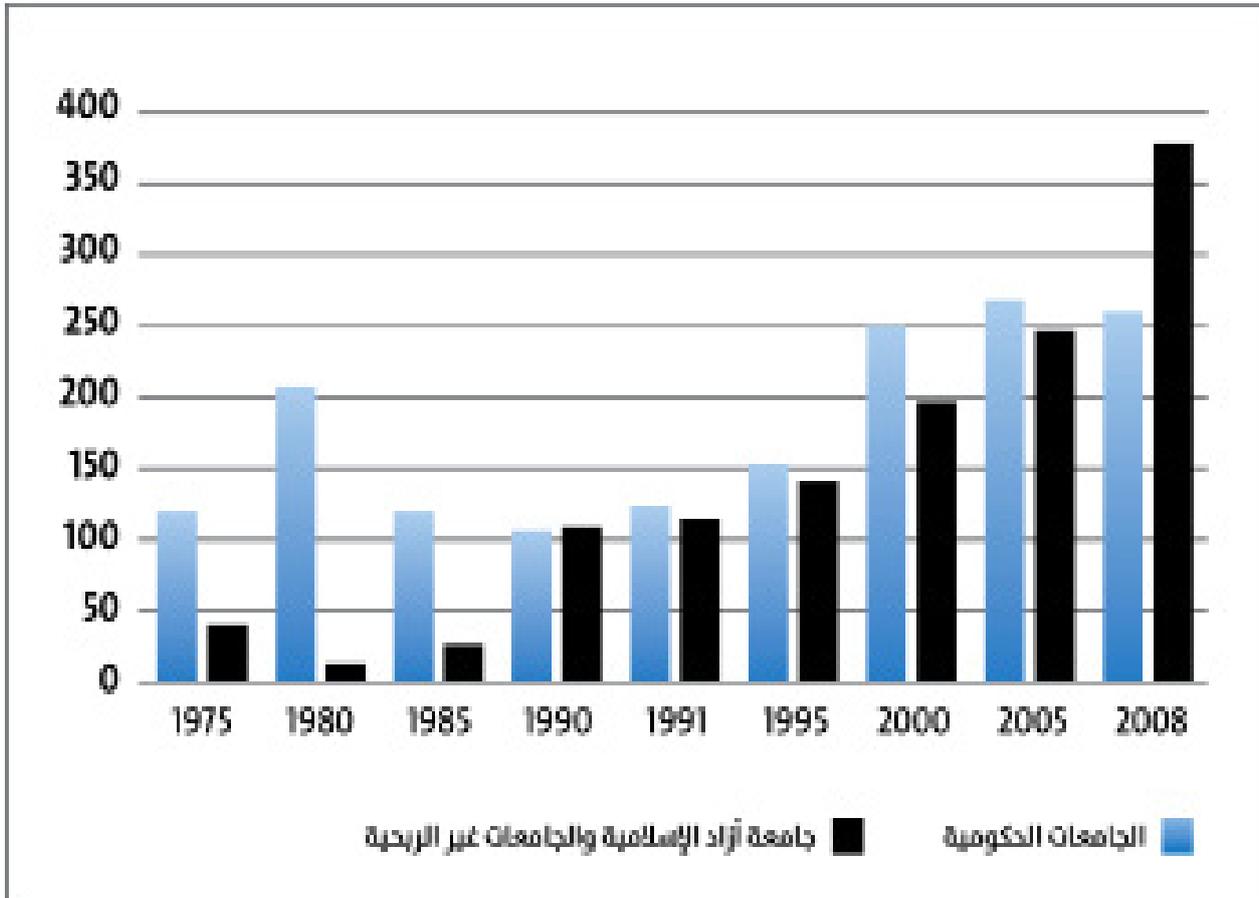
أمّا اليوم، فعلى الرغم من معدلات البطالة المرتفعة، ومنها بطالة خريجي الجامعات، فإن الطلب على التعليم الجامعي في إيران لا يزال متنامياً، خاصة بالنسبة إلى المقاعد في أفضل الجامعات الإيرانية، مثل "جامعة شريف". ويمكن الحصول على شهادة من إحدى الجامعات الرفيعة المستوى الخريجين الذين ينجذبون إلى التعليم العالي، بوصفها وسيلة للقبول في الجامعات الدولية، ولاحقاً للهجرة، من التقدم للحصول على شهادة الماجستير وشهادة الدكتوراه في أفضل الجامعات في أوروبا والولايات المتحدة.

استجابت الحكومة لهذا الطلب المجتمعي الكبير على التعليم الجامعي من خلال التوسع الكمي للمقاعد المتاحة في الجامعات، وزيادة معدلات القبول في الجامعات الحكومية، والسماح بإنشاء جامعات خاصة وغير ربحية. وكما هو موضح في الشكل (2)، ازداد عدد الجامعات الحكومية والخاصة بسرعة فائقة. فقد كان

هناك عدد محدود جدًا من الجامعات الخاصة قبل الثورة الإسلامية، ولكن بعد أن سُمح لجامعة آزاد الإسلامية بالعمل، وبإنشاء فروع لها في مدن مختلفة، وفي مناطق ريفية كبيرة، نلاحظ هذه الزيادة السريعة في عدد الجامعات ومؤسسات الدراسات العليا.

الشكل (2)

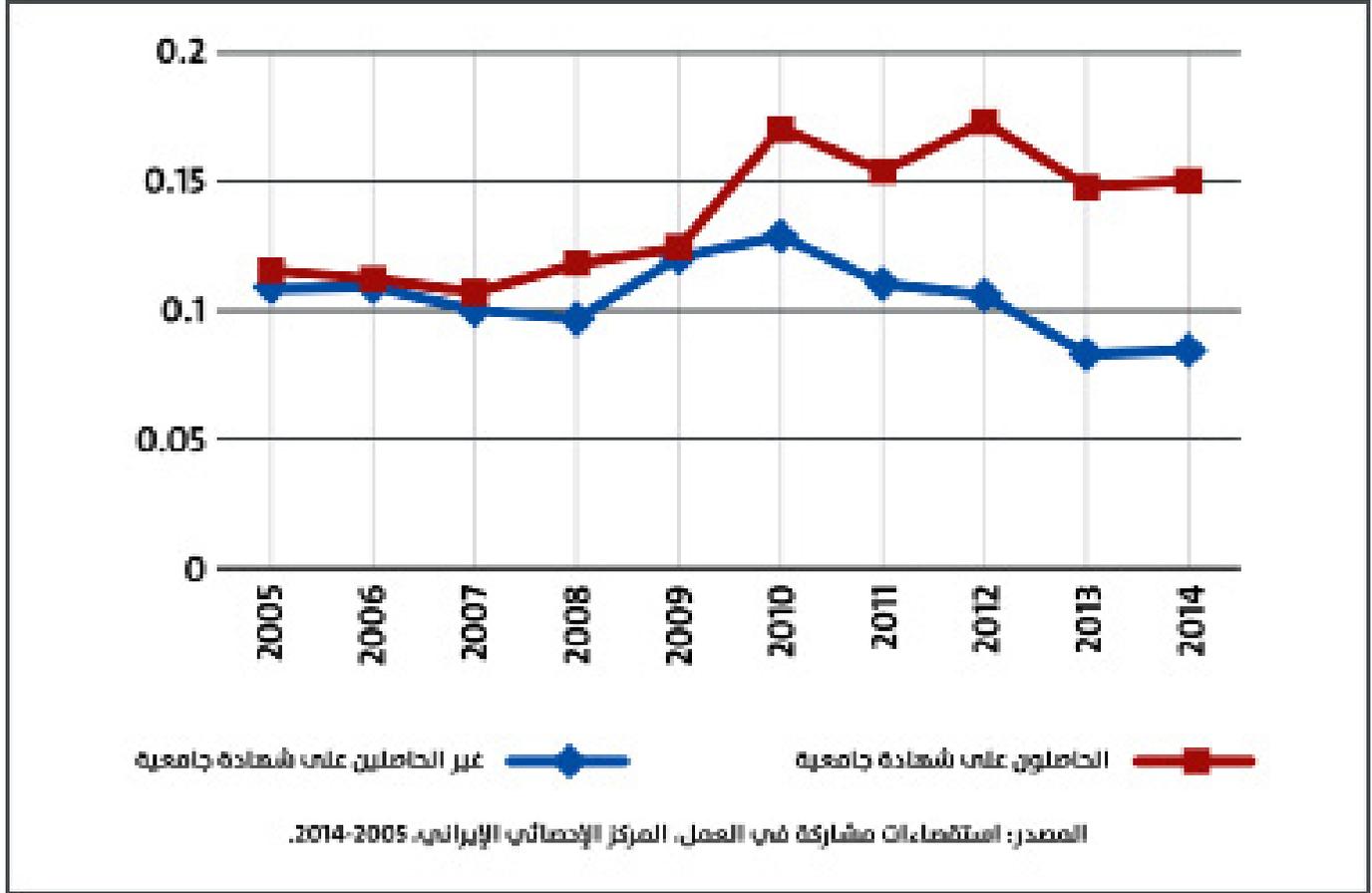
عدد الجامعات غير الربحية العامة والخاصة في إيران



من جهة أخرى، لم ينمُ الاقتصاد الإيراني بسرعة كافية تؤهله لتوفير فرص عمل مناسبة للخريجين الجامعيين. لذا، يوضح الشكل (3) الإحصاءات الخاصة بمعدلات البطالة بالنسبة إلى الرجال، ومعدل البطالة بالنسبة إلى غير الحاصلين على شهادة جامعية. وبعكس العديد من البلدان، كان معدل البطالة بين خريجي الجامعات أعلى من معدّل البطالة بين الحاصلين على شهادة جامعية. ولا ينطبق ذلك على الولايات المتحدة؛ إذ إن معدل البطالة بين خريجي الجامعات أقل من معدّل أولئك الذين نالوا الشهادة الثانوية. ويزداد الوضع سوءًا بالنسبة إلى النساء. فاللواتي يتخرجن في الجامعات معدّلات يعانين بطالة عالية جدًا، على نحو ما يوضحه الشكل (3)، والفجوة في معدلات البطالة هي أكبر بين النساء اللواتي حصلن على شهادة جامعية ومعدلات النساء اللواتي لم يحصلن على شهادة جامعية واللواتي يعملن في القوى العاملة. وفي السنوات الأخيرة، تجاوز معدل البطالة بالنسبة إلى الحاصلات على الشهادات الجامعية نسبة الـ 40 في المئة.

الشكل (3)

معدل البطالة بالنسبة إلى الرجال (2014-2005)



المصدر: استقصاءات مشاركة في العمل، المركز الإحصائي الإيراني، 2014-2005.

إضافة إلى البطالة، يعاني العديد من خريجي الجامعات «العمالة الناقصة»؛ أي إنهم لا يحصلون على وظائف مناسبة، ويقبلون وظائف لا تتطلب كفاءات جامعية. ويعرض الجدول (1) عددًا من المهن التي تصنف على أنها مهن غير جامعية؛ لأن المهارات المطلوبة في هذه المهن يمكن اكتسابها من دون الالتحاق بالكلية. ويعرض الجدول نفسه، أيضًا، نسبة الموظفين في هذه المهن في إيران الحاصلين على شهادة جامعية. وإذا قارنًا بين سنوات الفترة 2001 - 2017، فإننا نجد أن نسبة الحاصلين على شهادة جامعية قد ازدادت باطراد، تقريبًا، في جميع الوظائف. وعلى سبيل المثال، بلغت نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية بالنسبة إلى موظفي خدمات العملاء الجامعية 9.5 في المئة في عام 2001، ولكنها وصلت إلى 55.8 في المئة في عام 2017. وهذا يعني أن عددًا كبيرًا من خريجي الجامعات يعانون نقصًا في العمالة، وأنهم لا يستخدمون مهاراتهم التي اكتسبوها خلال التعليم الجامعي.

الجدول (1): نسبة الموظفين الحاصلين على درجات جامعية في وظائف لا تتطلب شهادة جامعية

نسبة العمالة الحاصلة على أكثر من 12 عامًا من التعليم					فئات الوظائف
2017 (1396)	2012 (1391)	2009 (1388)	2005 (1384)	2001 (1380)*	
58.4%	44.9%	40.1%	24.8%	7.0%	عمال المكاتب
55.8%	41.6%	30.1%	21.3%	9.5%	موظفو خدمة العملاء
9.6%	18.2%	11.5%	9.8%	8.3%	الخدمات الشخصية وأفراد الأمن
14.0%	11.8%	8.6%	5.0%	4.3%	شركاء وممثلو المبيعات
2.0%	8.1%	0.7%	0.9%	0.8%	عمال الزراعة، ومصايد الأسماك والحراجه
4.1%	4.2%	2.9%	5.1%	1.5%	عمال المناجم
105.0%	6.4%	4.8%	3.9%	3.2%	العمال المهرة في قطاع الصناعة
11.5%	8.3%	6.2%	8.1%	2.5%	العاملون في أدوات دقيقة
19.8%	4.6%	1.7%	2.0%	0.9%	عمال الصناعات (الأخرى)
3.7%	1.7%	0.5%	0.3%	0.8%	نسّاجو السجاد
10.9%	12.4%	7.2%	6.6%	5.4%	مشغّلو مصانع تجهيز الأغذية
23.8%	7.5%	4.6%	3.6%	0.6%	مشغّلو الآلات الثقيلة وخطوط التجميع
5.6%	3.6%	2.4%	1.4%	0.8%	سائقو المركبات
4.8%	4.8%	2.6%	1.5%	0.7%	العمال غير المهرة في قطاع الخدمات
2.4%	1.2%	8.0%	0.7%	4.0%	العمال غير المهرة في الزراعة والحراجه وصيد الأسماك
2.1%	2.6%	1.7%	0.8%	0.4%	العمال غير المهرة في التعدين والبناء والصناعة

* السنة الهجرية المقابلة في التقويم الإيراني

المصدر:

(HIES databases 2001, 2005, 2009, 2012 and 2017, (Iran Statistics Center

إنّ وجود فائض من خريجي الجامعات في الوظائف غير الجامعية له عواقب سلبية أخرى. وهذا يعني فرض عملٍ متاحٍ أقلّ بالنسبة إلى خريجي المدارس الثانوية. ونتيجة لذلك، يضطر خريجو المدارس الثانوية إلى قبول وظائف منخفضة الأجر. وبدلاً من ذلك، قد يشعر خريجو المدارس الثانوية بأنه ليس لديهم بديل سوى الالتحاق بالجامعة؛ لأنه يصعب جدًّا العثور على وظيفة بسبب التنافس مع خريجي الجامعات. وهذا يخلق حلقة مفرغة من الإفراط في التعليم والعمالة الناقصة.

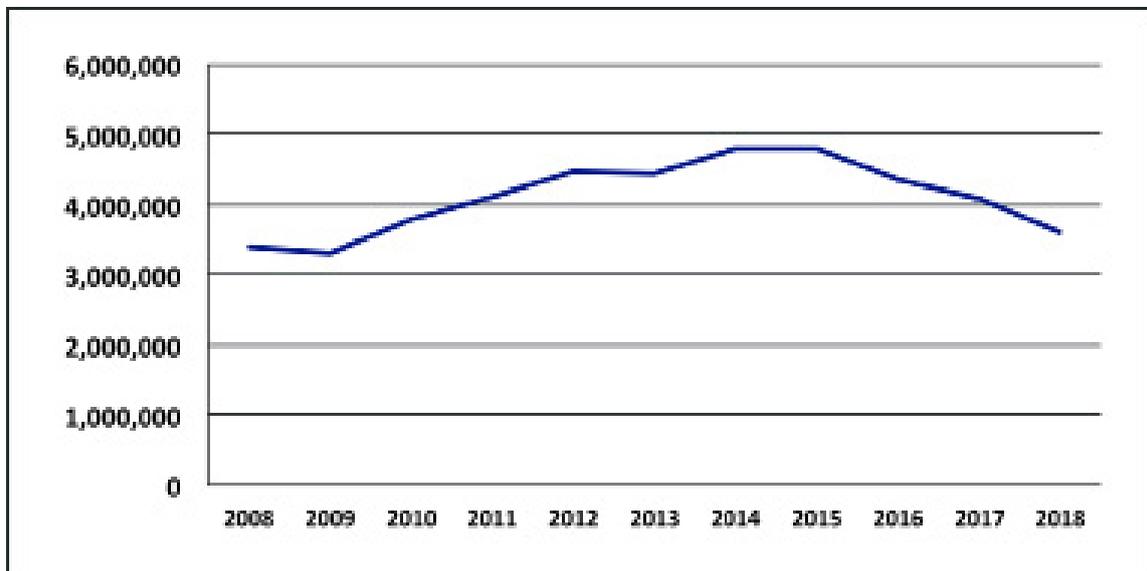
في السنوات الخمس الماضية، كان هناك وعي متزايد بين المسؤولين في إيران حول أزمة التعليم المفرط، حيث أصبحت معدلات البطالة والعمالة الناقصة لخريجي الجامعات مرتفعة جدًّا ومقلقة أيضًا. وهذا يوازي وعيًا متزايدًا بين الناس متمثلًا بأن التعليم الجامعي ربما ليس أمرًا مجزيًا كما كانوا يعتقدون في البداية. وقد أدنى التغيير في المواقف تجاه التعليم العالي إلى انخفاض في عدد الطلبات المقدمة بالنسبة إلى بعض التخصصات الجامعية.

وقد أعربت الحكومة عن إصلاح التعليم العالي من خلال التحول في التركيز على عدد الطلاب في نظام التعليم العالي إلى التركيز على نوعية التخصصات المتقدمة وأهميتها. وفي بعض الحالات، حاولت الحكومة أن تحدّ من القبول في بعض التخصصات الجامعية التي يعاني الخريجون فيها معدلات بطالة مرتفعة. إضافة إلى ذلك، حاولت الحكومة أيضًا إغلاق - أو دمج - جامعات تعتبر زائدة على الحاجة أو متعثرة.

وفي عام 2017، أعلنت حكومة الجمهورية الإسلامية عن الإصلاح الشامل للتعليم العالي بهدف معالجة التعليم المفرط وارتفاع معدلات البطالة لدى خريجي الجامعات. وحتى الآن، لم يتحقق سوى تقدم ضئيل في برنامج تمت الموافقة عليه في عام 2017، كان من المفترض تنفيذه في 2018 - 2019. ولكن هذه المعالجة لا تزال في مرحلة التنفيذ بسبب الأزمات السياسية والجيوستراتيجية التي تواجهها إيران؛ مثل العقوبات (العقوبات الأميركية)، ومؤخرًا أزمة فيروس كورونا المستجد. ولم تُنحَ للحكومة فرصة تنفيذ هذه الخطة، ويبدو أيضًا أن بعض أصحاب المصلحة في وزارة التعليم العالي، وفي الجامعات غير الربحية أيضًا، يقاومون بعض الإصلاحات المقترحة.

وفي وقت لا تزال فيه هذه الأزمة مستمرة، حدث بعض التغيير الملحوظ. فقد بلغت معدلات الالتحاق بالجامعات في السنوات الأخيرة ذروتها في عام 2015 (الشكل رقم 4)، ثم بدأت في الانخفاض. ويرجع ذلك جزئيًا إلى التغيير الديموغرافي، لأن عدد خريجي المدارس الثانوية أخذ في الانخفاض؛ نظرًا إلى انخفاض الخصوبة في بداية التسعينيات، كما يرجع سبب ذلك إلى خيبة أمل بعض شرائح المجتمع إزاء الفرص الاقتصادية المتاحة لخريجي الجامعات. ولكن ينبغي أن تسعى الحكومة جاهدة لإيجاد توازن أفضل بين العرض والطلب بالنسبة إلى خريجي الجامعات في المستقبل.

الشكل (4): التحاق الطلاب بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي



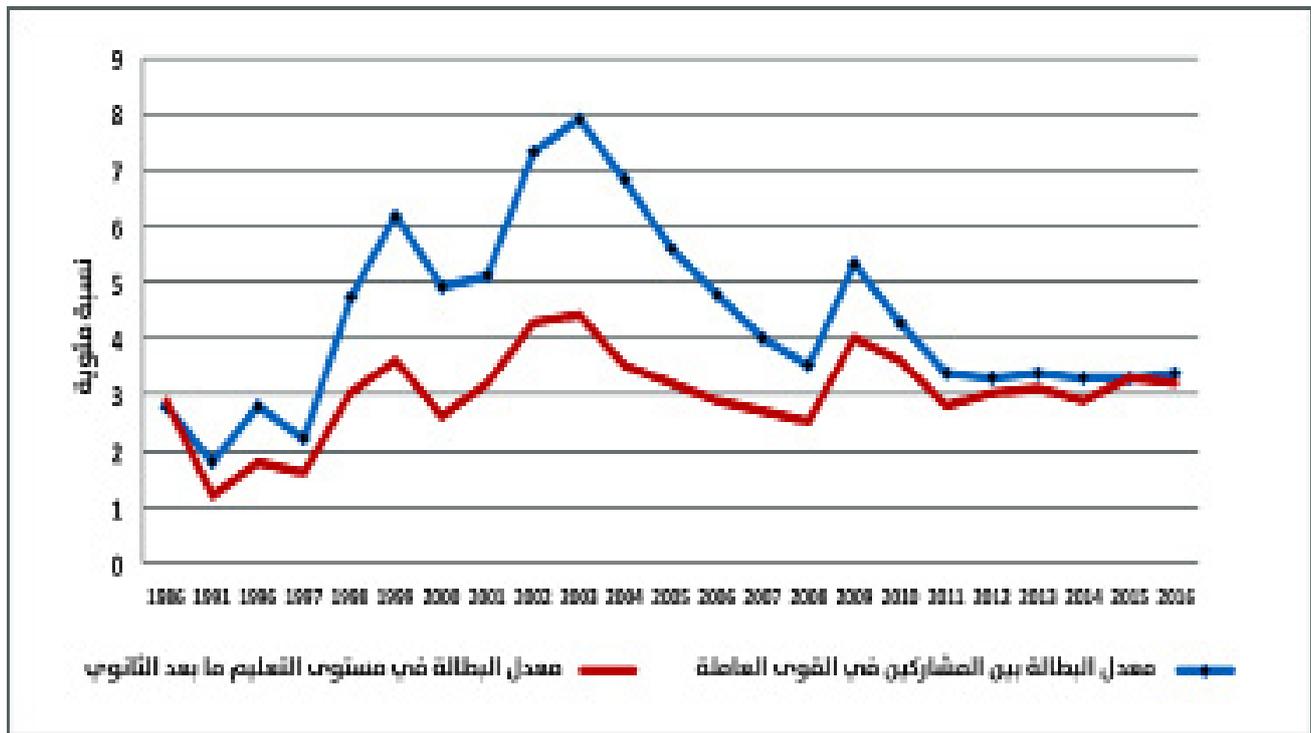
يمكن ملاحظة درجات مختلفة من الإفراط في التعليم في كل من البلدان المتقدمة والنامية. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإن معدل البطالة بالنسبة إلى خريجي الجامعات هو معدل منخفض، ولكن عددًا كبيرًا من خريجي الجامعات يقبلون وظائف في مهنة لا تتطلب شهادة جامعية. ونلاحظ أيضًا معدلات مرتفعة للإفراط في التعليم في الولايات المتحدة؛ كما هو الشأن في جميع أنحاء أوروبا، والعديد من بلدان الشرق الأوسط، على الرغم من أنها ربما لا تكون شديدة مقارنةً بإيران في الفترة 2010 - 2015.

هل يمكننا منع الإفراط في التعليم؟

لا يستطيع صانعو السياسات منع الإفراط في التعليم في العديد من البلدان على نحو فعّال، مثل كوريا الجنوبية، بسبب الطلب القوي على التعليم الجامعي؛ فقد كانت هناك حالات قليلة نجحت فيها الحكومات في منع الإفراط في التعليم، ويمكن أن تكون سنغافورة، وهونغ كونغ كذلك، من الدول التي يُشار إليها في هذا السياق؛ بوصفهما دولتين ناجحتين، كانت الحكومات فيهما منذ الستينيات واعية تمامًا بشأن منع العرض الزائد من خريجي الجامعات وإبقاء القبول في الجامعات منخفضًا، على نحو مقصود، على الرغم من إيلاء التعليم مكانة مرموقة في الثقافة الآسيوية.

عقد صانعو السياسات اجتماعات منتظمة مع ممثلي الصناعة والقطاع الخاص من أجل تحديد معدلات القبول المثلى في كل مجال، والانتباه إلى توقعاتهم المتعلقة بطلب سوق العمل لمهارات محددة. ونتيجةً لذلك، فإن معدل البطالة بين خريجي الجامعات في سنغافورة وهونغ كونغ منخفض باستمرار، مقارنةً بمعدل البطالة الإجمالي في الاقتصاد. ومن خلال الشكل (5)، المتعلق ببيانات هونغ كونغ، يمكننا أن نلاحظ أن معدل البطالة بالنسبة إلى خريجي الجامعات، في الفترة 1986 - 2016، كان دائمًا أقل من 4 بالمئة تقريبًا. وهذه حالة سوق عمل صحية جدًا، وهي نتيجة إدارة فائقة للانتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

الشكل (5): معدل البطالة بين خريجي الجامعات في هونغ كونغ



ستستفيد حكومات إيران، ودول الشرق الأوسط الأخرى، من تجارب البلدان التي نجحت في إدارة الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي. ومن الواضح أن ظروف إيران، ودول الشرق الأوسط الكبيرة أيضًا، لا تشبه ظروف دول أخرى مثل هونغ كونغ أو سنغافورة. ولكن يمكن معالجة مشكلة التعليم المفرط بنجاح في أي بلد تتمتع فيه الحكومة بالقدرة على الحكم الرشيد والإرادة لحل هذه القضية.